مجلة جامعة الرازي

للعلوم الإدارية والإنسانية

RUHMS

عملية محكمة تصدر عن مركز البحث العلمي، وكلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الرازي

Print ISSN: 2791-3287& Online ISSN: 2791-3295

جامعة الرازي

Al-Razi University

جامعة الرازي

كلية العلوم الإدارية والإنسانية

ديسمبر 2023م

المجلد الرابع

العدد الثامن

الهيئة الاستشارية

الرقم	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
1	أ. د / عبدالله عبدالله السنفي	إدارة أعمال	جامعة صنعاء	اليمن
2	أ. د / صالح حسن الحرير	إدارة أعمال	جامعة عدن	اليمن
3	أ. د / طلعت اسعد عبد الحميد	إدارة أعمال	جامعة المنصورة	مصر
4	أ. د / حسن عبد الوهاب حسن	إدارة أعمال	جامعة القران الكريم	السودان
5	أ. د / نجاة محمد جمعان	إدارة أعمال	جامعة صنعاء	اليمن
6	أ. د / احمد علي الحاج	تخطيط تربوي	جامعة صنعاء	اليمن
7	أ. د / محمد احمد الجلال	طرائق التدريس	جامعة ذمار	اليمن

الإشـــراف العـــام

د / طـارق علي النهمي
رئيس مجلس الأمناء

رئيس التحرير

د / عبد الفتاح القرص
عميد كلية العلوم الإدارية والإنسانية

مدير التحرير

د / نجيب علي إسكندر
رئيس قسم الإدارة الصحية

هيئة التحرير

أ.د/ نبيـــــــــــل الربيعـــــــــــي
د/ تركـــــــي يحيـــــــى القبانـــــــي
د/ عبـــد الفتـــاح علـــى القـــرص
أ. د/ محمـــــد محمـــــد القطيبـــــي
د/ محمـــــد حســـــيني الحســـــيني
أ. م. د/ صالـــــح علـــي النهـــــاري
د/ أحمـــــد محمـــــد الحجـــــوري

رقم الإيداع في دار الكتب الوطنية – صنعاء ( ) لسنة 2020م

مجلة جامعة الرازي – مجلة علمية محكمة – تهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم العلمية باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف العلوم الإدارية والإنسانية

مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجال العلوم الإدارية والإنسانية

تصدر عن مركز البحث العلمي، وكلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الرازي – اليمن

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية

ص.ب:.....، الرمز البريدي..... اليمن

هاتف : 774440012 – 216923

فاكس : 406760

البريد الإلكتروني: ruahms@alraziuni.edu.ye

صفحة الإنترنت: www.alraziuni.edu

مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية. المجلد (4)، العدد (8)، صفحة من 36 الى 71

مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على التزام الدول بالمبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية

د. علي ناصر أحمد الخولاني
Ali Nasser Ahmed AL-Khawlani
أستاذ القانون الدولي المساعد بجامعة الرازي
مدير عام دراسات وأبحاث التعليم العالي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – صنعاء
الواتس (00967774484026)
Email: alinasser5673@gmail.com

ملخص البحث :

ما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى وجدت الدول نفسها بحاجة إلى تشكيل كيان دولي موحد يحفظ للبشرية أمنها وسلمها الاجتماعي وقد تمثل هذا الكيان في قيام الأمم المتحدة التي حاولت الدول الأعضاء من خلالها أن تدفن ذلك الماضي السيء الذي انتجته الحربين العالمية الأولى والثانية فتوجهت للبناء والتنمية وإعادة الإعمار وكل دولة منها على يقين تام بأنها وغيرها من الدول قد أدركت أهمية الحاجة للتعاون والتكامل أكثر من ذي قبل خاصة أن الحرب لم تحقق حتى للمنتصر ما يريد وبأن آثارها قد نالت منه كما نالت من المهزوم وإن كان ذلك بصورة أقل شدة ووطأة واعتقد الجميع لوهلة أن الأمور قد بدأت تسير في طريقها الصحيح رغم بعض الصعوبات التي استمر قيامها خاصة لدى تلك الدول التي ناضلت لطرد المستعمر وهو ما تم بالفعل إلا فيما ندر منها .

وبعد مرور 78 عاماً من انشاء الأمم المتحدة ظن الجميع فيها أن مبادئ القانون الدولي قد ازدادت رسوخاً في أذهان الدول بفعل التطور والتعاون الدولي الذي سعت إليه حيث عُقدت المئات من الاتفاقيات الدولية الثنائية والاقليمية والدولية والتي حرصت على تدعيم هذا التطور في المبادئ بصورة شكلت يقيناً بأن العودة لعصر ما قبل قيام الأمم المتحدة قد أصبح من المستحيل أن تتكرر حتى مع استمرار بعض المشكلات هنا أو هناك ولكنها لم تكن بالحجم الذي كان يشكل خطورة على المجتمع الدولي مما كان عليه سابقاً .

وفجأة ودون مقدمات ظهرت الأطماع الدولية الكبرى التي كانت تختبئ وراء ستار الحرية والديمقراطية لتعلن مع قيام الحرب الروسية الأوكرانية عن مدى سوء توجهاتها وقبح أعذارها وبصورة لم تكن تخطر على بال أحد .

أحدثت الحرب الروسية الأوكرانية عودة للوراء في التزام الدول بتلك المبادئ المرتبطة بالقانون الدولي من خلال فرض العقوبات بين الدول الأطراف والتي أثرت على محيطها العالمي بحيث صارت تشكل مصدر قلق لغذائه وأمنه الداخلي والدولي .

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل من أبرزها أن القوى الدولية الكبرى لا زالت تهتم بمصالحها على حساب كل دول العالم وهذا يعني أنها لم تستوعب بعد إمكانية تكرار ما لحق بها من خسائر ولكن بصورة أكثر بشاعة في الوقت الحاضر في ظل امتلاك العديد من الدول للأسلحة النووية ، كما توصلنا إلى عدد من التوصيات منها أن على الدول الكبرى أن تعي ضرورة عدم التدخل المباشر وغير المباشر في شؤون بقية دول العالم وأن تسعى لتعزيز التعاون الدولي بدلاً من استمرار تسخين الصراعات التي سترتد نتائجها عليها كذلك .

الكلمات الافتتاحية : روسيا – أوكرانيا – مبادئ – القانون الدولي العام – الدول الكبرى

The extent of the impact of the Russian-Ukrainian war on countries' commitment to the governing principles of international relations

Abstract:

As soon as the Second World War ended, countries found themselves in need of forming a unified international entity that preserves humanity's security and social peace. Reconstruction and every country among them is completely certain that it and other countries have realized the importance of the need for cooperation and integration more than before, especially since the war did not achieve what even the victor wanted what he wanted, and that its effects affected him as it affected the defeated, albeit in a less severe and burdensome way, and everyone believed for a while that Things have begun to go in the right direction, despite some difficulties that continued to arise, especially among those countries that struggled to expel the colonialists, and this has already been done, except in rare cases.

After 78 years of the establishment of the United Nations, everyone thought that the principles of international law had become more entrenched in the minds of states due to the development and international cooperation that they sought, as hundreds of bilateral, regional and international agreements were concluded, which were keen to support this development in principles in a way that constituted certainty that the return For an era before the establishment of the United Nations, it has become impossible to recur, even with the continuation of some problems here or there, but they were not of a size that was dangerous to the international community than it was previously.

Suddenly and without introduction, the major international ambitions that were hiding behind the curtain of freedom and democracy appeared, to announce with the outbreak of the Russian-Ukrainian war the extent of its bad tendencies and the ugliness of its excuses, in a way that no one could have imagined.

The Russian-Ukrainian war caused a setback in countries' commitment to those principles associated with international law through the imposition of sanctions between the state parties, which affected their global environment so that they became a source of concern for its food and its internal and international security.

The study reached a number of results, perhaps the most prominent of which is that the major international powers still care about their interests at the expense of all countries of the world, and this means that they have not yet understood the possibility of repeating the losses they suffered, but in a more horrific way at the present time in light of the possession of many countries of nuclear weapons We also reached a number of recommendations, including that major countries should be aware of the necessity of non-interference, directly or indirectly, in the affairs of the rest of the world and seek to strengthen international cooperation instead of continuing to heat up conflicts that will have consequences on them as well.

Keywords: Russia - Ukraine - principles- - Public international law - large countries

مقدمة :

لا تزال الدول الكبرى تتبع تلك السياسة العقيمة المتبعة منذ الآلاف السنين لدول قد اندثرت ولم يعد لها وجود إلا في كتب التاريخ من خلال اعتمادها على القوة لإجبار كل من يعارضها وهو ما لم يعد مجدياً في ظل تعدد المصالح وتنوعها بين مختلف دول العالم بلا استثناء.

كما لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية مستمرة في التحكم بالمشهد الدولي بأكمله ضاربة بمصالح العالم أجمع عرض الحائط من خلال إذكاءها للصراعات والفتن وافتعال الأزمات التي تمكنت من توفير أسبابها في وقت سابق بين معظم الدول وفي كل القارات والشواهد في هذا الموضوع متعددة ومنها على سبيل المثال ما قامت به من احتلال لفيتنام والعراق والصومال إلى جانب ما أحدثته من فتن ومشكلات في العديد من الدول التي اجتاحها الربيع العربي في العام 2011م كسوريا واليمن وليبيا ومصر .

وعلى الرغم من الدور الأمريكي في القضاء على الاتحاد السوفياتي من خلال تفكيكه وتحويله إلى دويلات مستقلة عبر الحرب الباردة التي استمرت لسنوات طويلة ، إلا أن روسيا وهي الدولة الأبرز في اطار هذا الاتحاد قد استطاعت أن تقف على قدميها من جديد في لحظة غفلة لم تتنبه لها أمريكا إلا وقد أصبحت روسيا قوة عسكرية واقتصادية عظمى وبات لها تأثيرها الدولي في هذه الناحية .

ومع ذلك فإن أمريكا لم تقف مكتوفة اليدين إذ تمكنت من الزج بحلفائها في الاتحاد الأوربي الذي اتضح بأن دوله ما هي إلا مجرد أدوات بيد أمريكا لاستدراج روسيا بغرض العودة بها إلى مربع الصفر ، دون الدخول في حرب مباشرة معها وهي الآن بانتظار الحصاد ، وبنظرة سريعة على واقع العلاقات الأمريكية مع العديد من الدول بما فيها بعض دول الخليج فإن هناك محاولات دولية واضحة للخروج ببطيء من السيطرة والهيمنة الأمريكية والاتجاه نحو الصين وروسيا لخلق نوع من التوازن في العلاقات الدولية دون أن تتمكن أمريكا من صنع شيء، والأيام زاخرة بالمفاجآت فلا أحد يمكنه الجزم بما سوف تصنعه أمريكا لإعادة البوصلة الدولية باتجاهها من جديد .

وفي ختام هذه المقدمة كان لا بد من الإشارة إلى أن ميثاق الأمم المتحدة وما تلاه من اتفاقيات دولية لاحقة قد نصت على العديد المبادئ الحاكمة لتنظيم العلاقات الدولية بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان أينما وجد .

مشكلة البحث :

باتت المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية معرضة لخطر التراجع للوراء أكثر من ذي قبل بفعل الطغيان الذي لا زالت الدول الكبرى تمارسه تجاه بعضها البعض وتجاه الدول الأقل منها وتحديداً دول العالم الثالث في ظل امتلاك تلك الدول لأحدث أنواع السلاح النووي والتي قد تقضي على كل ما تم إحداثه من تنمية واعمار في كل الدول إلى جانب إمكانية تهديد وجود الجنس البشري من حيث الأساس ، مما ولد الحاجة لإجراء المزيد من الدراسات لتشخيص حجم هذا الخطر الذي يواجهه المجتمع الدولي بأكمله ، ويمكن إيضاح المشكلة الرئيسية للبحث من خلال التساؤل الرئيس الذي سنطرحه ومن خلاله ستأتي الأسئلة الفرعية

- **ما واقع التزام الدول بالمبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية ؟ ويتفرع عن هذا التساؤل ما يلي :**
  1. ما هي المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية ؟
  2. ما هو واقع العلاقات الدولية أثناء وبعد مرحلة الحرب الباردة ؟
  3. ما تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية حاضراً ومستقبلاً ؟

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات الواردة في مشكلة الدراسة من حيث :

1. التعرف على المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية .
2. بيان واقع العلاقات الدولية أثناء وبعد مرحلة الحرب الباردة .
3. بيان الأسباب التي أدت لقيام الحرب الروسية الأوكرانية ومدى تأثيرها على العلاقات الدولية حاضراً ومستقبلاً .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في تسليطه الضوء على أبرز المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية والتي تخدم العلاقات الدولية ومدى التزام الدول بهذا المبادئ قبل قيام الحرب الروسية الأوكرانية ويمكن بلورة تلك الأهمية على النحو الآتي :

- **أهمية علمية** : تسهم هذه الدراسة في إيضاح الجانب القاعدي الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة وما تلاه من اتفاقيات دولية ، إضافة إلى ما ورد في الاعلانات والقرارات المتخذة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن حيال الأحداث الواردة في الدراسة.

- **أهمية عملية** : بيان التباين بين التنظير الذي كرسته الأمم المتحدة في الجانب القاعدي وبين الواقع الدولي لمرحلة التنفيذ لهذا الجانب والذي لا يظهر إلا في حالة تضارب المصالح

حدود البحث : لهذا البحث حدود موضوعية وزمانية تتوزع كما يلي :

- **الحدود الموضوعية** : وتشمل ما تناولته مشكلة البحث من تساؤلات .
- **الحدود الزمانية** : تمتد هذه الدراسة لتضم الفترة الممتدة منذ مرحلة ما بعد قيام الأمم المتحدة مروراً بالحرب الباردة وصولاً للحرب الروسية الأوكرانية التي لا تزال رحاها مستمرة

منهجية البحث وإجراءاته :

ستعتمد هذه الدراسة على العديد من المناهج فالمنهج الوصفي قد تم توظيفه من خلال وصف مراحل أنماط التحول وانتقال القوة في العلاقات الدولية وبيان عوامل الصعود للقوى الدولية الكبرى أما المنهج التحليلي فقد تم فيه تحليل الظواهر والأحداث ومراحل النشأة للنظام العالمي المتعدد والأوحد والهيمنة الاقتصادية والعسكرية التي طرأت نتيجة لذلك ، في حين تم من خلال المنهج المقارن بيان العديد من المتغيرات الدولية التي شهدها العالم منذ قيام الأمم المتحدة ثم ما تلاها من أحداث نتيجة الحرب الباردة وصولاً للوضع الحالي القائم الذي يشهد العديد من الصراعات في شتى المجالات.

خطة البحث : يتكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة مع تحليل للنتائج والتوصيات ، حيث يتناول **المبحث الأول** بيان ماهية المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية في حين يشير **المبحث الثاني** إلى واقع العلاقات الدولية أثناء وبعد مرحلة الحرب الباردة ، أما **المبحث الثالث** فقد تم تخصيصه للحديث عن تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على واقع العلاقات الدولية حاضراً ومستقبلاً

المبحث الأول

المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية

من الصعوبة بمكان الإلمام بكافة المبادئ العامة التي ينظمها القانون الدولي العام فيما يخص علاقات الدول ببعضها البعض على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها ، وبالتالي سينصب تركيزنا حول الحديث عن أبرز تلك المبادئ وذلك بما يؤدي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين تحقيقاً للمقاصد والمبادئ التي قامت على أساسها الأمم المتحدة ومن تلك المبادئ ما يلي :

أولاً : مبدأ السيادة :

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق ما يطمح إليه من تعاون ما لم تنعم فيه جميع الدول بالحق في المساواة والسيادة وعلى ذلك نشأت الأمم المتحدة التي ينص ميثاقها على هذا المبدأ بين جميع أعضائها[1] ؛ ومبدأ السيادة يعني أن للدول سلطةً عليا تحكم شؤونها الداخليّة والخارجيّة من دون تدخل أي جهة خارجية، مع تمتُّع الدولة بحقوقٍ متساوية مع الدول الأخرى .

ومع أن ميثاق الأمم المتحدة يشير إلى مبدأ المساواة بكل وضوح؛ إلا أن القوى العظمى لها رأي مختلف حيث لا تزال ترى أن هناك أسبقية فيما بينها وبين بقية الدول ، إذ تعتبر أن سلوكها كدول عظمى يعدّ جزءًا لا يتجزأ من العرف الدولي الذي تشكلت منه قواعد القانون الدولي المكتوبة ،.[2]

وتنطلق السيادة من أمرين مهمين يتوجب توافرهما وإلا فقدت الدولة معنى السيادة وهذان الأمران هما [3]:

1. الأمر الأول : الاستقلال :

إن مفهوم الاستقلال يعني أن للسلطة الحاكمة في كل دولة حق ممارسة كافة المظاهر التي تعبر عن هذه السيادة داخلياً وخارجياً دون أن يكون هناك أي تأثير أو خضوع لأي جهة أخرى خارج الدولة

---

1 المادة (1) من ميثاق الأمم المتحدة 1945م

2 د. فريدريك إنسل : مسارات القوة ، عرض للكتاب من خلال موقع مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة ، 22 سبتمبر 2022م ، متوفر على الرابط بتاريخ 6 يوليو 2023م https://futureuae.com/ar-AE/Home/Index/2/

3 د. عمر بن أبوبكر أحمد باخشب : سيادة الدولة في ظل التطورات الدولية " دراسة تحليلية" مجلة هيئة التشريع والافتاء القانوني، البحرين، ، العدد 3 ، 2015م، ص 321 : 353

سواءً أكانت منظمات دولية أو دول أجنبية عنها إذ أن للدولة مطلق الحرية في اختيار شكل الحكم والنظام الذي يستند إليه هذا الحكم عبر التشريعات والقوانين المختلفة التي تدير بها شئونها وتتمتع الدولة بذات الحرية في مجال التعامل مع الدول الأخرى فيما يتعلق بالقواعد القانونية المبرمة معها عبر تبادل التمثيل الدبلوماسي والمشاركة في المؤتمرات الدولية وإبرام المعاهدات الثنائية والإقليمية والدولية ، كما أن مظاهر السيادة غير قابلة للتجزئة داخل الدولة الواحدة وللدولة شخصيتها القانونية التي لا يمكن أن تتنازل عنها وإلا فقدت أهم ركن من أركانها الأساسية وهو الاستقلال . [1]

2. الأمر الثاني : المساواة :

ينتج عن هذه المساواة مراعاة مصالح الدول فيما بينها وعدم تحكم أية دولة منها بغيرها وذلك بما يؤدي لتحقيق نوع من العدالة في حدها الطبيعي والمعقول خاصة عندما يتعلق الأمر بالحقوق القانونية التي تتمتع بها كل دولة تجاه الأخرى ، كما ينتج عن هذه المساواة محافظة السلطة على علاقتها مع الدول الاعضاء بغض النظر عن نسبة السكان أو مساحة الدولة أو وضعها الاقتصادي أو حجم قوتها العسكرية .

تعرض مبدأ المساواة للانتقاد منذ مطلع القرن العشرين حيث شكك بعض الفقهاء في جدوى جعل هذا المبدأ من المبادئ الأساسية للقانون الدولي؛ ولذا ينبغي البحث عن فكرة جديدة للمساواة بين الدول من ناحية نفوذ كل منها وقدراتها وإمكانياتها ودورها في تحقيق السلم والأمن الدوليين ومدى تأثيرها في ذلك انطلاقاً من التزامها بقواعد القانون الدولي وغير ذلك من الاعتبارات، لذا فإن فهم مبدأ المساواة على أنها مساواة نسبية هو أمر تقتضيه مبادئ العدالة الدولية . وبشرط ان لا يكون ذلك أداة للضغط على الدول الأخرى والمساس بسيادتها .[2]

وقد نتج عن مبدأ السيادة العديد من القيود وفقاً لنصوص ميثاق الأمم المتحدة ومن تلك القيود[3]

أ. تحريم الحرب أو اللجوء إليها بين كافة أعضاء الأمم المتحدة

ب. حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية .

---

1 أ.د/ بوغزالة محمد الناصر : المساواة في السيادة في ميثاق منظمة الأمم المتحدة " دراسة تحليلية ونقدية" مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة غرداية – الجزائر ، عدد 15، جانفي ، 2017م ، ص 8 : 26

2 د. محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1982، ص149-152

3 د. عمر بن أبوبكر أحمد باخشب : مرجع سابق ، ص 327 : 329

ت. نزع السلاح النووي وتنظيم عمليات التسلح

ث. اتخاذ القرارات الدولية بنظام الأغلبية

ج. الالتزام باحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية التي أصبحت لها شرعية دولية .

ثانياً : مبدأ الحرص على العلاقات الودية والتعاون بين الدول :

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من الاعلانات الداعمة لفكرة قيام علاقات دولية تستند للمصالح الدولية منها " إعلان تعميق وتدعيم الانفراج الدولي" الصادر بتاريخ 19 ديسمبر 1977م والذي جاء ليكمل ما سبقه من اعلانات كإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول الصادر" في 24/اكتوبر/1970 وإعلان استقلال الشعوب المستعمرة وبلدانها الصادر في 14/ديسمبر/1970م وتعريف العدوان الصادر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم(3314 –د–29) المؤرخ في 14 ديسمبر/1974م والذي تضمن العديد من التأكيدات التي ينبغي على الدول الالتزام بها ومنها[1] :

1. الالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ والإعلانات المقبولة عالمياً التي تستهدف تعزيز السلم والأمن الدوليين
2. النظر في اتخاذ خطوات جدية لمراقبة التسلح الثنائية والمتعددة الأطراف بهدف وقف سباق التسلح ولا سيما التسلح النووي
3. أن يكون للتسوية السلمية تأثيرها العاجل في حل المشكلات الدولية التي لا تزال بحاجة للحل مع إزالة أسبابها .
4. تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين بهدف تعزيز قدراتها .
5. على الدول أن تمتنع عن كل ما من شأنه استخدام القوة أو التلويح باستعمالها من أجل الحفاظ على علاقاتها مع غيرها من الدول انطلاقاً من مبدأ المساواة التي تتمتع بها كل دولة وحقها في عدم انتهاك حرمة الحدود الدولية لها .

إلى غير ذلك من التوصيات الواردة في الإعلان والتي يتوجب على الدول الالتزام بها [2].

1 راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (32/ 155) وتاريخ 19/ديسمبر/1977

2 راجع إعلان تعريف العدوان الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3314–د–29) بتاريخ 14 ديسمبر 1974

ثالثاً : مبدأ الحق في تقرير المصير [1]:

مبدأ المساواة وتقرير المصير للشعوب والأمم هو ضمان حقوق هذه الفئة من رعايا القانون الدولي في اختيار وضع سياسي ، وحرية التنمية الاقتصادية ، والهوية الثقافية ، والمشاركة في العلاقات الدولية ويتمثل ذلك من خلال :

- حق الشعوب في تقرير الوضع السياسي الذي تريده بكل حرية والتمتع بحرية في تنمية مواردها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أي تدخل أجنبي . ؛
- التزام جميع الدول باحترام هذا الحق.
- التزام جميع الدول بالامتناع عن أي أعمال عنف تحرم الشعوب من حقها في تقرير المصير والحرية والاستقلال ؛
- حق الشعوب المستعمرة في استخدام جميع الوسائل الضرورية من أجل الاستقلال .
- تحريم إخضاع الشعب للسيطرة الأجنبية.

تأتي جهود الأمم المتحدة في محاربة الاستعمار انطلاقاً من المبادئ التي قامت عليها وعلى رأسها مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحق تقرير المصير وفقاً لما هو منصوص عليه في المادتين الأولى والثانية من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك الفصول الثلاثة المحددة في الميثاق التي هي مكرسة لمصالح الشعوب التابعة. وبموجب الفصل الحادي عشر من الميثاق (المادتان 73 و 74)، فقد أنشئت المبادئ التي لا تزال تسترشد بها جهود الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار. [2] كما أنشئ أيضا نظام الوصاية الدولي بموجب الفصل الثاني عشر من الميثاق وفقاً للمواد (75–85)، ومجلسُ الوصاية بموجب الفصل الثالث عشر من الوثيقة نفسها (المواد 86–91) من أجل رصد حالة الأقاليم المشمولة بالوصاية.

ويشجع الميثاق الدول القائمة بإدارة الأقاليم التي لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتي بالعمل على تشجيع التقدم في شؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم ، مع مراعاة الاحترام

---

1 انظر إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514) بتاريخ 14 ديسمبر 1960م والذي يعد المرجع الأساس في هذا الشأن حيث صوتت عليه 89 دولة حينها وامتنعت 9 دول وقد ساهم في انهاء حالة الاستعمار ومنح الاستقلال للشعوب المستعمرة كالجزائر وتونس والمغرب وغيرها

[2] انظر الأمم المتحدة وانهاء الاستعمار ، على موقع الأمم المتحدة على الانترنت المتوفر على الرابط بتاريخ 25–4–2023
https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/about

الواجب لثقافة الشعوب المعنية، ومساعدة هذه الشعوب في وضع أشكال ملائمة من الحكم الذاتي، والأخذ في الحسبان التطلعات السياسية ومراحل التنمية والتقدم. مع التزام الدول القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، بإرسال المعلومات عن الأوضاع في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى الأمم المتحدة معلومات. على أن تقوم الأمم المتحدة برصد التقدم المحرز نحو تقرير المصير في هذه الأقاليم .[1]

لقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 545 بتاريخ 1952/02/05 الذي أكد على حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، وطالبت الدول التي تدير أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي بمساعدتها على نيل هذا الحق ، كما جاء القرار رقم637 بتاريخ 1952/12/16 للتأكيد على أن على الدول الأعضاء الإسهام في دعم ومساندة الشعوب التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي مع حقها في تقرير المصير طبقا لمبادئ وروح الميثاق .

وفي عام 1960، اعتمدت الجمعية العامة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وبموجب هذا الإعلان، فإن الجمعية العامة، إذ تأخذ في الاعتبار الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة لمساعدة الحركة الهادفة إلى الاستقلال في الأقاليم المشمولة بالوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أعلنت رسميا ضرورة وضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره، وفي هذا السياق، أعلنت، في جملة أمور، أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها[2].

ووفقا لما جاء في قرار الجمعية العامة 1541 (د –15) لعام 1960 بعنوان "المبادئ التي يجب أن تسترشد بها الدول الأعضاء في تقرير وجود أو عدم وجود الالتزام بإرسال المعلومات المنصوص عليه في المادة 73 (هـ) من الميثاق

1 د. ياسين بن عمر : حق تقرير المصير وحق الانفصال في القانون الدولي المعاصر، مجلة العلوم القانونية والسياسة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمّة لخضر – الوادي – الجزائر ، العدد 12 ، جانفي 2016م ، ص 242 : 254

2 راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (1514–د–15) الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1960م بشأن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

أعلنت الجمعية العامة رسمياً مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، ومن أهم تلك المبادئ مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق بما فيها الحق في تقرير المصير ، وحق تلك الشعوب في إنشاء دولة مستقلة ترعى شئونهم ودون أي تدخلات خارجية [1].

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم(113/52) بتاريخ 12/ديسمبر/1997م بشأن الإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير .

وكذا القرار رقم 2649 (الدورة 25) بتاريخ 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 1970 والذي أدان إنكار حق تقرير المصير خصوصاً لشعوب جنوب افريقيا وفلسطين .[2] كما صدر إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية [3] .

رابعاً : مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول : يستند هذا المبدأ للكثير من المصادر القانونية في القانون الدولي ، وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة الذي أشار في الفقرة (7) من المادة (2) إلى أنه يحظر على الأمم المتحدة أن تتدخل في الشئون الداخلية للدول على اعتبار أن ذلك يعد شأناً داخلياً من شئون الدول ، ومع ذلك فقد أشار الفصل السابع من الميثاق إلى جواز مخالفة هذا المبدأ على سبيل الاستثناء من خلال إمكانية التدخل في حال المساس بتدابير الإنفاذ الواردة فيه .

إضافة إلى ميثاق الأمم المتحدة فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات التي تؤكد على عدم جواز التدخل في الشئون الداخلية للدول ومن تلك القرارات :

أ. **القرار رقم (2131 – د– 20)** : وقد جاء هذا القرار تحت عنوان " **إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها**" والذي صدر في 21 ديسمبر/1965 ، إذ يشير القرار في بداياته إلى أن للتدخل المسلح خطورة على الحالة الدولية حيث سيؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين كما أنه سيكون له تأثيره في تهديد الشخصية السيادية والاستقلال السياسي

---

1 راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم(2625–د–25) الصادر بتاريخ 24 اكتوبر 1970م بشأن اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

2 انظر الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية على الرابط بتاريخ 25–4–2023
https://www.palquest.org/ar

3 راجع قرار الجمعية العامة الصادر بتاريخ 13 سبتمبر/2007م حول هذا الاعلان .

للدول" ، وقد جاء هذا القرار بالإجماع بعد أن تحققت المعركة الأكبر من أجل انهاء الاستعمار والاستقلال الذي حصلت عليه الكثير من الدول المستعمرة .[1]

ب. **القرار الصادر في 24 اكتوبر 1970م** الخاص بإعلان "مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول" حيث تضمن هذا القرار العديد من المبادئ المهمة والتي يأتي على رأسها امتناع الدول في علاقاتها الدولية عن اللجوء للتهديد بالقوة أو استعمالها ثم مبدأ عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم اختصاص الدولة الوطني واعتبر كل شكل من أشكال التدخل السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي مخالفاً للقانون الدولي مؤكداً على حق كل دولة في اختيار النظام الذي يلائمها من دون أي تدخل خارجي .[2]

وهناك العديد من الاتفاقيات الاقليمية التي دعت إلى حظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتي سنذكرها كعناوين فقط وهي :

1. ميثاق جامعة الدول العربية لعام 1945م : والذي أشارت المادة (8) منه على احترام كل دولة من الدول في الجامعة لنظام الحكم القائم في بقية دول الجامعة مع التعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها "
2. ميثاق منظمة الاتحاد الأفريقي لعام 2000م والذي دخل حيز النفاذ في العام 2001م : وفقاً لنصوص المادة الثالثة التي تنص بوضوح إلى حظر التدخل في شئون الدول الداخلية من قبل كل دولة عضو .
3. ميثاق منظمة الدول الأمريكية لعام 1948م والذي دخل حيز النفاذ في 13 ديسمبر 1951م : إذ تنص المادة 15 من الميثاق على عدم التدخل المباشر أو غير المباشر مهما كان السبب في الشؤون الداخلية لأي دولة .

ورغم هذه النصوص القاطعة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا أن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قد أجاز ذلك لأسباب تقتضيها ضرورة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والتي للأسف الشديد تم استغلالها بحجج واهية وفي دول معينة على حساب دول أخرى خدمة للقوى الدولية الكبرى وهناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى مشروعية هذا التدخل وأسبابه ومشكلاته التي

---

1 د. إدوارد ما كويني (مستشار ملكة بريطانيا) : تعليق على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2131 (د-20) 21 ديسمبر 1965م متوفر على الرابط بتاريخ 6-7-2023

https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ga_2131-xx/ga_2131-xx_a.pdf

2 د. إلياس أبو جودة " التدخل الدولي الانساني وإشكالية السيادة" مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد 85 – يوليو/2013م ، لبنان ، ص 5 وما بعدها

نتجت عن ذلك ، ويأتي على رأسها التدخل الانساني الذي نعني به الحفاظ على حقوق الانسان التي كفلتها الاتفاقيات والمواثيق الدولية في حال تعرضها للإنتهاك من خلال التطرق إلى أهم المشكلات التي تنشأ عن أي نزاعات مسلحة داخلية أو دولية.[1]

خامساً : مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية :

نص ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة امتناع أعضاء الهيئة في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة وعلى هذا صدر قرار الجمعية العامة بالأمم المتحدة رقم(22/42) في 18 ديسمبر 1987م والذي جاء تحت عنوان " إعلان بشأن زيادة فعالية مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية للتأكيد على ما ورد في نصوص الميثاق ، إلى جانب الكثير من الإعلانات الدولية التي أشارت جميعها إلى تعزيز هذه الفعالية بعدم استخدام القوة .

سادساً : مبدأ اعمال حسن النية في العلاقات الدولية :

وقد تم اعتبار هذا المبدأ من المبادئ القانونية التي اعترف بها المجتمع الدولي باعتباره من المبادئ القانونية المشتركة بين النظامين القانونيين الداخلي والدولي وأكد عليه الفقه والقضاء الدوليين ونصت عليه معظم المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، حيث تفرض قواعد العدالة والإخلاص إعطاء الحقوق للدول والأفراد وتوفير الضمانات لتطبيقها وعدم الإضرار بالغير وغيرها من الأمور التي تجد أساسها في مبدأ حسن النية رغم الاختلاف الذي ظهر بين فقهاء القانون الدولي حول تعريفه وتحديد مفهومه ، إلا أن محكمة التحكيم الدولية في قضية مصائد شمال الأطلسي بين بريطانيا وأمريكا في عام 1910م قد أقرت الاعتراف بمدى تنفيذ المعاهدة بين الطرفين بحسن النية دون أن تعرفه كمبدأ وقد نصت أغلب المعاهدات الدولية على هذا المبدأ إضافة إلى ميثاق الأمم المتحدة على اعتبار أن مبدأ حسن النية يرتبط بالعديد من الخصال الحميدة كالصدق والإخلاص والنزاهة والسلوك المحمود وغيرها .[2]

---

[1] د. عادل حمزة عثمان : الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الانساني " دراسة سياسية قانونية" المجلة السياسية والدولية، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد ، العراق، العدد 20، 30 ابريل 2012م ، ص 299 : 334

[2] د. هناء عبدالحسين جاسم وأخرون " مبدأ حسن النية ومدى إمكانية تطبيقه في القانون الدولي العام ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العراق العدد 49، 2021م، ص 205 وما بعدها

المبحث الثاني

واقع العلاقات الدولية أثناء وبعد مرحلة الحرب الباردة

سيقتصر حديثنا عن واقع العلاقات الدولية على فترة ما بعد الحرب الباردة باعتبارها تمثل المدخل الرئيس لموضوعنا هذا ، حيث يجب أن نشير إلى أن الحرب الباردة كانت قد نشأت في أوروبا بعد سنوات قليلة من فوز قوات التحالف (الولايات المتحدة –الاتحاد السوفيتي –المملكة المتحدة–دول أوربية أخرى) بالحرب العالمية الثانية في أوروبا، حيث ظهرت بعض النزاعات بين دول التحالف خلال الفترة 1945–1946 والتي احتجت فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بقوة على جهود السوفييت المبذولة لبسط سيطرتها السياسية في أوروبا الشرقية وإيران، في حين أن البحث عن الجواسيس السوفييت جعل التوترات أكثر وضوحًا. ومع ذلك، يؤكد المؤرخون أن الانفصال الحاسم بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى جاء في الفترة الممتدة من عام 1947–1948 بشأن قضايا مثل مبدأ ترومان ومشروع مارشال وحصار برلين، متبوعة بتشكيل الناتو في عام 1949 وقد وقعت الحرب الباردة في جميع أنحاء العالم، ولكن بتوقيت مختلف جزئيًا خارج أوروبا واستمرت حتى سقوط الاتحاد السوفياتي في العام 1990م .[1]

1 راجع موسوعة ويكبيديا على الرابط https://ar.wikipedia.org/wiki/ بتاريخ 6–7–2023م

– **مبدأ ترومان** : هو سياسة خارجية أمريكية نشأت بهدف رئيسي يسعى إلى احتواء التوسع الجيوسياسي السوفييتي خلال الحرب الباردة .أُعلن المبدأ أمام الكونغرس من قبل الرئيس هاري إس. ترومان في 12 مارس 1947، وتطور بشكل أكبر في 4 يوليو من عام 1948 حين تعهد باحتواء الانتفاضات الشيوعية في اليونان وتركيا. لم تتدخل القوة العسكرية الأمريكية المباشرة أغلب الأحيان، إلا أن الكونغرس خصص مساعدات مالية لدعم اقتصادات وجيوش اليونان وتركيا. وبشكل عام، تضمن مبدأ ترومان الدعم الأمريكي للدول الأخرى التي يعتقد أنها تحت تهديد الشيوعية السوفييتية. بات مبدأ ترومان أساس السياسة الخارجية الأمريكية وأدى في عام 1949 إلى تشكيل حلف شمال الأطلسي، وهو تحالف عسكري ما يزال قائمًا. غالبًا ما يستخدم المؤرخون خطاب ترومان كتاريخ بداية الحرب الباردة.

– **مشروع مارشال:** هو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية

تشكل النظام السياسي الدولي الحالي

تشكل النظام السياسي الدولي الحالي بفعل تراكمات تاريخية على كافة الأصعدة السياسية ، الاقتصادية ، العلمية ؛ ساهم في زعزعة النظام الدولي السابق والذي كان يقوم علي الثنائية القطبية ، ولكن بعد وصول غورباتشوف للحكم في الاتحاد السوفيتي وتطبيق المنطق البروسترويكي أدي ذلك إلي انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء حلف وارسو ، وبالتالي نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي ، وكذلك الخروج بنظام دولي جديد يحمل خصائص وملامح جديدة مثلته الولايات المتحدة كنظام أحادي القطبية[1].

شهد العالم خلال فترة الحرب الباردة الممتدة بين (1945–1989) نوعاً من التجانس والانسجام إلى حد كبير فالنسبة للغرب كان العدو واضح وهو الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه (الشيوعية) والعكس صحيح بالنسبة لدول الشرق فقد كان العدو واضحاً أيضاً وهو أمريكا وحلفاؤها (الإمبريالية) وبالتالي فقد تميزت العلاقات الدولية خلال هذه الفترة باحترام قواعد لعبة الردع النووي المتبادل والعقلانية ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم يرق لها الحال فقد رأت في تخلي موسكو عن الاشتراكية واندماجها في المحيط الدولي مصدر تهديد لها وبالتالي كان لا بد من استبدالها بمشروعية أخرى للتحالف وكان لها ما أرادت فقد استطاعت في النهاية أن تنهي هذا المشروع السوفياتي من أمامها عبر تقسيمه إلى دويلات ضعيفة وهشة .[2]

حدث التفكك للاتحاد السوفياتي في 26 ديسمبر 1991 عقب إصدار مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي الإعلان رقم (H-142) والذي أُعلِن فيه الاعتراف باستقلال الجمهوريات السوفيتية السابقة، وإنشاء رابطة الدول المستقلة لتحل محل الاتحاد السوفيتي. وقبل هذا الإعلان بيوم في 25 ديسمبر 1991 قام الرئيس الأخير للاتحاد السوفيتي والحاكم الثامن له منذ إنشائه، ميخائيل غورباتشوف بإعلان استقالته في خطاب وجهه إلى الشعب السوفيتي عبر التلفزيون الرسمي للاتحاد

1 د. فاطمة عصام عبدالمجيد : أثر انتهاء الحرب الباردة في نظرية العلاقات الدولية ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين، ألمانيا، 29 يوليو 2016م متوفر على الرابط بتاريخ 26 مايو 2023م https://democraticac.de/?p=34754

2 د. مصطفى بخوش : مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وأثرها على الصراع الدولي ، مجلة الحقيقة ، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 11، مارس 2008م ، ص 30 وما بعدها

السوفيتي. وأشار في الخطاب إلى أن مكتب رئيس اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية قد أُلْغِي. وأعلن تسليم كافة سلطاته الدستورية بما فيها السلطة على الأسلحة النووية الروسية، إلى الرئيس الروسي بوريس يلتسن .[1]

ومع مرور السنوات أصبحت أمريكا هي صاحبة النفوذ العالمي الأقوى واقتصر النظام العالمي عليها كقطب أوحد إلا أن هذه القطبية بالنظر إلى واقع العلاقات الدولية الحالية وهي في ذروة صعودها بدأت تواجه خلال العقدين الأخيرين بعض الإشكاليات التي يمكن أن تزيحها من المشهد الدولي أو على الأقل تعيدها إلى وضعية الأقطاب المتعددة وهو ما لا ترغب بعودته مهما كلفها الأمر

التدخلات الروسية في الشأن الأوكراني

استطاعت روسيا بعد تولي الرئيس فلاديمير بوتين منذ العام 2000م أن تستعيد نهضتها الصناعية وتحديداً في المجال العسكري على غفلة من أمريكا التي توهمت لفترة أن الأوضاع تحت السيطرة ، كما ظهرت الصين كقوة اقتصادية وعسكرية إلى جانب روسيا وبالتالي وجدت أمريكا نفسها محاطة بأقطاب عالمية جديدة صاعدة على حساب بقاءها كقطب عالمي أوحد فكان عليها أن تقوم بعملية إعادة هاتين الدولتين إلى ما تحت السيطرة من خلال جرهما إلى مهاترات عسكرية وسياسية مع بعض الدول المحيطة بهما وهذه الوسيلة هي الوسيلة المثلى التي تجيد أمريكا اتقانها مع خصومها في كل دول العالم حيث تظل كمحرضة في موقف المتفرج الحذر بانتظار الانقضاض على الفريسة لاحقاً بكل سهولة ويسر .

بدأت الأحداث الروسية الأوكرانية تشهد تطوراً وتراجعاً ملحوظين في آن واحد مع مطلع العام 2004م بعد التوقيع على الاتفاق الذي يقضي بمنح موسكو لأوكرانيا مبلغ 51 مليار دولار وتخفيض سعر الغاز إلى ما يناهز الثلث ولكن سرعان ما اعقب هذا الاتفاق حدوث الثورة البرتقالية في أوكرانيا بسبب عملية التزوير الانتخابي التي قام بها مرشح الرئاسة الأوكراني الموالي لروسيا الأمر الذي أثار حفيظة المعارضة التي خرجت للتظاهر والتي نتج عنها ارتفاع حدة التوتر أكثر داخل البرلمان الأوكراني الذي انقسم بين مؤيد لروسيا ومعارض لها، وبعد فوز الكتلة المؤيدة للغرب والمناهضة لروسيا في العام 2009م قامت روسيا برفع أسعار الغاز لوضعه الطبيعي وإيقاف امدادات منه

1 متوفر على موسوعة ويكيبيديا على الرابط https://ar.wikipedia.org/wiki/ بتاريخ 6-7-2023م

لأوكرانيا بالتزامن مع الأزمة المالية العالمية ، إلا أن العلاقات الروسية الأوكرانية سرعان ما عادت لما كانت عليه في العام 2010م إذ شهد هذه العام نجاح الرئيس الأوكراني المؤيد لروسيا الذي أعاد العلاقات إلى سابق عهدها كما عادت اللغة الروسية في المدارس الأوكرانية ، ومن جديد شهدت العلاقات توتراً كبيراً في العام 2013م بعد أن رفض الرئيس الأوكراني الموالي لروسيا توقيع اتفاقية التجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوربي ، فاندلعت الاحتجاجات ضده حتى تم إقالته بغالبية الأصوات من قبل البرلمان الأوكراني الموالي للغرب .[1]

بدا القلق واضحاً على روسيا التي رأت في إقالة الرئيس الأوكراني الموالي لها مصدر خطر على نفوذها فاستغلت الاحتجاجات التي جرت في العام 2014م في أوكرانيا للتدخل العسكري في شبه جزيرة القرم بحجة حماية المواطنين ذوي الأصول الروسية وهو ما أغضب الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الاتحاد الأوربي وتمكنت روسيا من فرض سيطرتها على الجزيرة دون إراقة الدماء قامت لاحقاً بإجراء استفتاءً داخل الجزيرة نتج عنه رغبة معظم سكانها في الانضمام لروسيا بنسبة وصلت إلى 95% من الناخبين ، وهذه الرغبة الروسية في السيطرة على الجزيرة وامتلاكها ليست وليدة اللحظة فقد اندلعت الحرب في شبه جزيرة القرم عام 1853 والتي تبين أن كل التوقعات بشأنها لم تكن دقيقة، بما في ذلك الاعتقاد السائد آنذاك بأن الجيش الروسي لا يُقهر، خاصة عندما يكون القتال بالقرب من وطنه الأم ، إذ بدأت الحرب لأتفه الأسباب إثر نزاع بين الرهبان الروس والفرنسيين حول من يملك الحق بكنيسة المهد في بيت لحم، مما حدا بإمبراطور روسيا نيقولا الأول إلى غزو الإمبراطورية العثمانية ، وقد كان الجيش الروسي قبل حرب القرم حينها مهابا في أوروبا، لكن سرعان ما انكشف ضعفه، نظراً لكونه يضم بين أفراده مجندين شبانا وأرقاء يعملون في الزراعة، وانتهت تلك الحرب بمعاهدة باريس، التي كانت بوابة كثير من التغيرات السياسية على كل الدول التي شاركت بتلك الحرب. وتم التوقيع على معاهدة الصلح في العام 1856 التي قضت بانسحاب جميع الأطراف إلى مواقعها قبل العام 1853، وكان ذلك أكبر نصر تحققه الدولة العثمانية على روسيا بعد تحالفها مع فرنسا وبريطانيا .[2]

---

[1] د. علي صباح صابر : الأزمة الروسية الأوكرانية " الأسباب والتداعيات" المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العراق، العدد 35، يوليو 2022م، ص 87 وما بعدها

2 مشار إليه في موقع الجزيرة نت على الرابط بتاريخ 26 مايو 2023م https://www.aljazeera.net/

وافقت روسيا على إعادة الأراضي التي استولت عليها، وتم جعل منطقة القرم منزوعة السلاح، لكن تلك الاتفاقية جاءت بعد تكلفة بشرية باهظة، فقد قتل في حرب القرب أكثر من 650 شخصاً، واستمرت التوترات بين الروس والعثمانيين لعقود ، وكانت حرب القرم من بعض النواحي أول صراع تكنولوجي حديث، فلأول مرة استخدم الجنود البنادق التي تم إنتاجها بكميات كبيرة في المصانع، كما رست على سواحل البحر الأسود سفن هجومية مدرعة للمرة الأولى. ، كما تواصلت القوات البريطانية والفرنسية بين شبه جزيرة القرم والمقر الرئيسي في باريس، عبر خطوط التلغراف، وأنشأت خطوط السكك الحديدية لنقل الإمدادات والذخيرة[1].

أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا

كانت أوكرانيا جزءً من الامبراطورية الروسية في القرن السابع عشر ولكن مع سقوط هذه الامبراطورية في العام 1917م تمكنت أوكرانيا من الاستقلال ولكن لفترة وجيزة إذ سرعان ما قام الاتحاد السوفياتي بإعادة احتلالها عسكرياً ، وفي العام 1991م كانت أوكرانيا من بين الجمهوريات التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي بعد انهياره وتوجهت أنظار قياداتها نحو الغرب إلا أنها لم تصل لمرحلة الصراع مع روسيا على اعتبار أن روسيا كانت لا تزال تعاني الكثير من المشكلات الاقتصادية التي نتجت عن سقوط الاتحاد السوفياتي كما أنها انشغلت كذلك بالحرب في الشيشان وبالتالي فلم يكن لديها القدرة على بسط سلطتها على أوكرانيا بصورة فعلية حتى أنها اضطرت للاعتراف بحدود أوكرانيا في العام 1997م بما فيها شبه جزيرة القرم .[2]

كانت أوكرانيا تمتلك ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم إلا أن أمريكا عملت مع روسيا على نزعها مقابل ضمانات أمنية بحماية أوكرانيا من أي هجوم روسي محتمل ، وفي العام 2008م حاولت أمريكا في عهد رئيسها جورج بوش الابن إدماج أوكرانيا وجورجيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلا أن ذلك قوبل باحتجاج روسيا التي أعلنت أنها لن تقبل الاستقلال التام لأوكرانيا ، كما أن فرنسا وألمانيا حالتا دون تنفيذ أمريكا لخطتها ، ومع نهاية العام 2021م طلب الرئيس الروسي من أمريكا

1 د. حسن عبد علي الطائي : روسيا وحرب القرم 1853–1856م ، مجلة العلوم الإنسانية ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، المجلد 22، العدد 4 ، كانون الثاني، 2015م، ص 1635 : 1651

2 أ. عماد قدورة : محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب " أوكرانيا بؤرة للصراع" مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 9 يوليو 2014م ، ص 44 : 53

عدم السماح بانضمام أوكرانيا لحلف الناتو إلا أن الحلف لم يوافق على هذا الطلب مع إدراكه بأن روسيا تعتبر فكرة الانضمام خطاً أحمر لا يمكن السماح بتجاوزه ، وشيئاً فشيئاً تصاعدت الأزمة حول هذا الأمر وبالتالي لم يكن أمام روسيا من حل إلا التحضير لعملية عسكرية مباغتة على أوكرانيا قبل أن يتم قبولها رسمياً في حلف الناتو وبالفعل بدأت تداعيات هذه الحرب في فبراير 2022م .[1]

ترى روسيا بأن أوكرانيا تمثل بالنسبة لها أهمية استراتيجية لا يمكن التنازل عنها لصالح الناتو ، مهما كلفها الأمر حيث أن معظم الأسلحة الروسية قد تم انتاجها من قبل المصانع العسكرية الأوكرانية كما أن أغلب رؤوس الصواريخ الروسية يتم إطلاقها من خلال صواريخ يتم انتاجها إما جزئياً أو كلياً في مصانع أوكرانية وأكثر من نصف مكونات الصواريخ البالستية العابرة للقارات تنتج في أوكرانيا وهي تستطيع أن تحمل حوالي 80% من الرؤوس الحربية الروسية ، ومن تلك المصانع مجمع يوزماش الأوكراني ومن ثمّ فكنه المسألة هي مسألة وجود بالنسبة لروسيا كدولة في ظل ما تواجهه من أطماع أمريكية مستمرة ، إلى جانب أن الرئيس الروسي بوتين يرغب وبشدة في استعادة أمجاد الاتحاد السوفياتي وهذا يتحقق في حال انضمت أوكرانيا للتحالف ، وتنظر أمريكا لأوكرانيا على أنها اليد التي سيتم من خلالها محاصرة النفوذ الروسي إضافة إلى أن موانئها تعد في غاية الأهمية بالنسبة لحلف الناتو للدخول إلى البحر الأسود الذي يتواجد فيه الأسطول البحري الروسي وخاصة في منطقة القرم التي سارعت روسيا لاحتلالها في العام 2014م لتأمين هذا التواجد ، إلى جانب كثير من الاعتبارات التي تراها أمريكا في أوكرانيا والتي لا يتسع المجال لشرحها هنا .[2]

أقدمت روسيا خلال الفترة من 2008م إلى 2021م على شن الحرب السيبرانية (حرب معلومات بواسطة الانترنت) واسعة النطاق ضد بعض دول الغرب إلى جانب التدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة كما حدث في جورجيا في 2008م وفي أوكرانيا 2014م (شبه جزيرة القرم) ثم في سوريا 2015م ، كما سعت إلى تعزيز تحالفاتها مع بعض الدول الكبرى كالصين خاصة مع التطور المتسارع للتكنولوجيا التسليحية والرقمية لديها في محاولة لفرض هيبتها الدولية ، كما قدمت في نهاية

1 أ. حاتم سعيد : أسباب الصراع بين روسيا وأوكرانيا ، متوفر على النت على الرابط بتاريخ 26 مايو 2023م
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2533555

2 د. أحمد جلال محمود عبده : السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة بني سويف ، مصر ، العدد 16 ، أكتوبر 2022م ، ص 413 : 445

العام 2021م وثيقة بالضمانات الأمنية التي رفضتها واشنطن مما استدعى روسيا للتلويح باستخدام القوة العسكرية من خلال المناورات التي أشرف عليها بوتين شخصياً ثم أعقبها اعتراف بوتين بجمهوريتي لوغانسك ودونيتسك في 22 فبراير 2022م وأعلن تدخله لمساعدة الانفصاليين في اقليم دونباس .[1]

المبحث الثالث

تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية حاضراً ومستقبلاً

منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية والكثير من المشكلات السياسة والاقتصادية في شتى المجالات تتوالى في الظهور تباعاً على المستوى الدولي أو الاقليمي وكذا على مستوى كل دولة .

أول تلك المشكلات ما أحدثته الحرب من تأثير على سياسات الطاقة عالمياً وخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي نظرت إليها أوروبا ومعها أمريكا كمصدر مهم في الوقت الحالي لتأمين هذه الطاقة فحاولت فرض سيطرتها المباشرة وغير المباشرة على هذه المنطقة ، بعد أن تخلت أوربا عن امدادات الطاقة الروسية التي كانت تتزود بها خلال الفترة الماضية لما قبل الحرب ، وهذا التخلي قد جاء في إطار فرض العقوبات على روسيا للتراجع عن قرار الحرب ، وقد أحدث ذلك ارتفاعاً في أسعار النفط والغاز عالمياً كما نتج عنه المزيد من القلق والشعور بالتهديدات عالمياً ،.

المواقف الدولية تجاه روسيا والعقوبات المفروضة عليها

توجهت أمريكا بطلب زيادة النفط من قبل دول الخليج التي وجدت نفسها أمام **اتجاهين** أولها رفض السعودية للزيادة خارج اطار اتفاق دول أوبك التي تنتمي إليها روسيا **وثانيها** هو موقف الامارات التي رفضت زيادة الانتاج كذلك مع إمكانية دراسة المسألة في أوبك وعدم معارضتها للزيادة إذا ما وافقت دول أوبك عليها ، أما بالنسبة لبقية دول الخليج فقد كان موقفها يتمثل في عدم الممانعة في زيادة الانتاج مع مراقبة موقف السعودية من هذه المسألة باعتبارها الدولة الأكثر تصديراً في منطقة الخليج

1 د. عصام عبدالشافي : الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي " ورقة تحليلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، 3 مايو 2022م

وبالتالي فإن الرفض السعودي أو الاماراتي قد جاء كمحصلة للعديد من العوامل السياسية والاقتصادية ، فالنسبة للعوامل السياسية لم تعد دول الخليج تثق بالإدارة الأمريكية (الحزب الديمقراطي) الذي لا يلقي بالاً لما تواجهه من تهديدات وإلى الآن لا زالت دول الخليج ثابتة على موقفها منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية فيما يتعلق برفض الزيادة في الانتاج [1]

لم تكن روسيا وحيدة على المستوى الدولي فيما يخص موقفها السياسي من الغرب حيث وقف إلى جانبها عدد من الحلفاء الذين تضرروا من السياسات الغربية كالصين وإيران وحتى دول الخليج التي جاء موقفها محايداً وإيجابياً بالنسبة لأسعار الطاقة عالمياً ، إضافة إلى كثير من دول الاتحاد الأفريقي التي رأت أن أمريكا هي رأس المشاكل وحجر العثرة أمام تحقيق العالم لأي استقرار يمكن للبشرية فيه أن تنعم بالأمن والأمان ، وهو ما لم تكن تتوقعه أمريكا ، وبالتأكيد فإن لموقف هذه الدول أسبابه السياسية والاقتصادية التي أجمعت على ضرورة عدم بقاء النفوذ الأمريكي للتحكم في مصير دول العالم كيفما تريد ودون رادع أو حتى مراعاة للمصالح وبالتالي فلا بد من وجود توازن في القوى للعودة لمربع العلاقات الدولية إلى وضعه الطبيعي كما كان سابقاً قبل تفكك الاتحاد السوفياتي.[2]

إن المتتبع للعقوبات الاقتصادية والعسكرية ضد روسيا يجد أنها قد خرجت عن نطاق المعقول وتجاوزته بكثير وهو أمر ما كان لروسيا نفسها أن تتوقع بلوغه لهذا الحد ، حيث وصلت هذه العقوبات لتجميد رؤوس الأموال للمستثمرين الروس في أوربا دون أن يكون لهم أي ذنب أو مشاركة في الحرب وزادت الأمور سوءً وتدنياً أخلاقياً فيما يخص اللاعبين الروس في البطولات الدولية الذين تم استبعادهم من تلك البطولات وغير ذلك الكثير والكثير من العقوبات التي عبرت بوضوح عن عدم وجود أي معايير أخلاقية أو قانونية لدى أمريكا والاتحاد الأوربي في هذه الحرب ، وهذا ما لمسه الأفراد في كل دول العالم من خلال وسائل الإعلام التي أظهرت هذا القبح في التعامل حيث فرضت عشرات الدول حول العالم عقوبات اقتصادية صعبة على روسيا بسبب هذا الغزو وعلى رأس هذه الدول أمريكا وبريطانيا والكثير من دول الاتحاد الأوربي إلى جانب عدد من الدول الآسيوية وقد

---

[1] د. واثق السعدون : انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على سياسات المنطقة في الشرق الأوسط ، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، لبنان المجلد 2 ، العدد 6 ، مايو – يونيو 2022م ، ص 8 : 11

[2] أ. غوكتوغ سونماز : التداعيات المحتملة للحرب الروسية الأوكرانية على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، لبنان المجلد 2. العدد 6 مايو – يونيو 2022م ، ص 36 : 39

تنوعت هذه العقوبات ما بين حظر الصادرات النفطية، وتكبيل القطاع المصرفي، وحظر الطيران، ومنع شركات الدول الكبرى من التعامل مع السوق الروسية، وصولاً إلى مصادرة أملاك الأوليغارشية الروسية، وفرض عقوبات مباشرة على الملياردييرات والنواب والدائرة المحيطة بالكرملين وصولاً إلى فلاديمير بوتين شخصياً ، وأظهر تحليل أجراه معهد التمويل الدولي أن الاقتصاد الروسي سينكمش في عام 2022 بنحو 15 بالمائة بسبب شدة العقوبات المفروضة بعد غزو أوكرانيا، وسيكون لارتفاع أسعار السلع الأساسية تأثيرات سلبية في الأسواق الناشئة.[1] وقد حصلت روسيا وفقاً لهذه العقوبات على لقب الدولة الأكثر تعرضاً للعقوبات في العالم إذ وصل عدد الأفراد الروس الذين طالتهم العقوبات 9 ألف شخص وألفين من الكيانات مع تجميد ما بين 300 إلى 350 مليار دولار من الأصول المجمدة في الغرب وهو ما يقارب نصف احتياطيات روسيا من الذهب والنقد الأجنبي.[2]

مواقف دول الاتحاد الأوربي تجاه دول الخليج العربي

اتخذت العديد من الدول الأوربية مواقف معادية تباينت حدتها السياسية تجاه منطقة الخليج العربي باعتبارها تشكل مصدر مهماً بالنسبة للطاقة العالمية بعد محاولات الضغط لإجبار دول الخليج على الاستجابة لمطالبها في زيادة الانتاج ، إلا أن تلك المحاولات قد باءت بالفشل ، ومن تلك المواقف السياسية التي تعبر عن حالة العداء ما ظهر من قبح تجاه انعقاد كأس العالم في قطر 2022م إذ سعت لإفشال انعقاده ومع إدراكها بعدم القدرة على ذلك نظراً للتجهيزات المادية الضخمة التي كانت قطر قد استعدت بها إذا بها تتجه لتشويه هذا النجاح من خلال الحملات الممنهجة عبر وسائل الإعلام الغربية إلى إثارة بعض القضايا الهامشية كضرورة احترام حقوق المثلية وغيرها ، مع العلم بأن دول أوربا في وقت سابق كانت قد خاطبت مشجعي منتخباتها في كأس العالم الذي عقد في روسيا خلال العام 2018م بضرورة الإلتزام بالتعليمات الروسية التي منعت المثلية تجنباً لأي عقوبات قد

---

[1] د. محمد نور البصراتي : استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول "العراق–ايران–روسيا" أنموذجاً، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر ، المجلد 23، العدد 3 ، يوليو 2022م، ص 160 : 182

2 مشار إليه على موقع الجزيرة للأخبار على الرابط https://www.aljazeera.net/news/2023/2/23/ بتاريخ 26–5–2023

تطالهم ، ولم يكن لدى هؤلاء المشجعين ولا المنتخبات الأوربية ولا وسائل الاعلام أي اعتراض على هذه التعليمات في دليل واضح على سوء النية .

وجدت دول الخليج نفسها أمام فرصة ما كان لها أن تحدث وذلك من خلال استغلال هذه الأحداث للتوجه نحو الاستقلالية في السياسة الخارجية لها من خلال الوقوف بصورة متوازنة على نفس المسافة بين روسيا وأمريكا مع الحفاظ على العلاقات الاستثمارية مع روسيا من خلال عدم وقف البورصة الإماراتية وصندوق الاستثمار القطري لاستثماراتهما أو أصولهما في روسيا ، كما امتنعت الإمارات والهند عن التصويت بإدانة روسيا في مجلس الأمن وهناك اتفاقات في مجال الطاقة بين روسيا وبعض دول الخليج في إطار أوبك لتحقيق التوازن العالمي في مصادر الطاقة والانتاج ، إلى جانب تطوير العلاقات مع الصين كذلك .[1]

لم تكن الرغبة الأمريكية في تأزيم علاقاتها مع روسيا لمنعها من غزو أوكرانيا حصراً وإنما بهدف تعطيل دخول خط نورد ستريم 2 لنقل الغاز لألمانيا على اعتبار أن هذا الخط سيمنح روسيا نفوذاً أكبر في القارة الأوربية إلى جانب استنزاف القوة العسكرية الروسية وإضعافها اقتصادياً بعد أن رأت أمريكا في هذا الصعود الروسي مصدر خطر بالنسبة لها ، وبالتالي يأتي الصراع ضمن إطار التحولات الدولية الراهنة والصراعات على مناطق القوة والنفوذ المكانة الدولية بين القوى الدولية المؤثرة في القضايا والشؤون الدولية، ويبقى بِلا شك أنَّ الصراع بين القوى الدولية هو أحد الركائز الممكنة لتفسير الأزمة الأوكرانية، وإن كانت الشرارات تمسُّ الإشكاليات الإقليمية والجيوسياسية؛ إلا أنَّ ميزان القوى الدولي، وتحولات النظام العالمي في الوقت الراهن هي دوافع ما يحاك خلف الستار من خطط إستراتيجية، سواءً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل احتواء روسيا الاتحادية أو من قبل روسيا من جهة رغبتها في إعادة تشكيل النظام الدولي؛ بهدف فرض هيمنتها على فضائها الحيوي[2].

1 غوكهان أرلي : دول الخليج والحرب الروسية الأوكرانية " مساعي الاستقلالية الاستراتيجية تجاه الصراع" مجلة شؤون الشرق الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، لبنان المجلد 2 ، العدد 6 مايو – يونيو 2022م ، ص 32 : 35

2 د. عمار حميد ياسين : الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على صياغة أنماط علاقات القوة الجيوسياسية في إطار النظام الدولي ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، متوفر على الرابط بتاريخ 26 مايو 2023م

تأثير الحرب على الاقتصاد العالمي

تسببت الأزمة الروسية الأوكرانية في وقوع ضربة موجعة للاقتصاد العالمي وليس للدولتين فقط ولعل من أبرزها التهديد الغذائي العالمي باعتبار الدولتين من أكبر الدول المصدرة للقمح عالمياً وبنسبة 30% ، كما أن الدولتين يعدان من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية وبالتالي حدثت ارتفاعات حادة في الأسعار العالمية وخاصة في أسعار النفط والغاز الطبيعي ، وبالتأكيد فإن العقوبات الاقتصادية على روسيا لم تؤثر على روسيا فقط وإنما توسع صداها إلى خارجها على المستوى الدولي ، وهناك أزمة لجوء عالمية بعد نزوح الملايين الأوكرانيين إلى دول أوربا والغرب بصورة لم يشهد لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية ولا زالت أعداد اللاجئين في تزايد مستمر في ظل استمرار الحرب ويقدر عدد حالات اللجوء اليومية بحوالي 100 ألف شخص .[1]

ويمكن أن نتطرق لأبرز تأثيرات هذه الحرب على دول العالم أجمع من خلال الآتي [2]:

1. استمرار حشد التكتلات الدولية في الوقت الراهن فيما يخص كل طرف ، مما سينتج عنه المزيد من التباين والاختلاف في الرؤى والتوجهات التي لا يمكن التنبؤ بمشكلاتها مستقبلاً .
2. حدوث ركود في الاقتصاد العالمي نظراً لتوقف الكثير من الصناعات على اعتبار أن الدولتين من الدول الكبرى عالمياً فيما يتعلق بالصناعات والمواد الأولية ومخزون القمح .
3. حدوث صراعات داخلية في بعض الدول بدفع من بعض القوى الكبرى التي ستحاول زعزعة الأمن والاستقرار في هذه الدول خاصة في مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا ، ولعل الحرب الأخيرة في السودان خير دليل على ذلك .
4. حدوث أزمة في مجال الطاقة وتأثير ذلك على الكثير من الصناعات .
5. تسخين بؤر الصراعات التي كانت قد هدأت إلى حد ما وذلك في عدة مناطق من العالم ومنها:[3]

---

1 د. علي صباح صابر : مرجع سابق ، ص 90 : 93

2 أ. منال هاني : الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي " الواقع والدروس المستفادة" مجلة معهد العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر ، المجلد 25 ، العدد 2 ، 2022م، ص 21 : 38

3 أ. أحمد محمد فهمي وأخرون : عام من الحرب الروسية الأوكرانية " كيف ألقت بظلالها على مختلف مناطق العالم" مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات في الشرق الأوسط وأفريقيا ، متوفر على الرابط بتاريخ 26 مايو 2023م

- جزيرة تايوان : بهدف زعزعة استقرار الصين .
- جزر الكوريل والتي سيطرت عليها روسيا في الحرب العالمية الثانية ولم تتم إعادتها إلى اليابان منذ ذلك الحين
- تزايد اختبارات الأسلحة لكوريا الشمالية
- زيادة التسلح النووي لدى الكثير من الدول بما فيها أمريكا والصين وروسيا
- تنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف العالمي : ومن أبرز المؤشرات على ذلك نتائج انتخابات ايطاليا التشريعية في سبتمبر 2022م بصعود اليمين المتطرف للمرة الأولى منذ العام 1945م وكذلك في انتخابات السويد والمجر التي حققت فيها الأحزاب اليمينية المتطرفة نسب عالية وقد شهدت ألمانيا أول محاولة انقلابية من منظمة " مواطني الرايخ" التي ضمت عسكريين وشخصيات عامة في حين كانت هي أكثر الدول الأوربية استقراراً وديمقراطية .

انتهاك الدول بفعل الحرب للمبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية

كان لهذه الحرب أثرها على التزام الدول بالمبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية ، حيث تسببت بحدوث انتهاكات على نطاق واسع نتيجة التكتلات الدولية مع هذا الطرف أو ذاك بصورة أوضحت حجم الخلل الحقيقي في ميزان العلاقات الدولية .

يمكن التعرف على تلك الانتهاكات التي قامت بها الدول فيما يتعلق بالمبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية من خلال ما يلي :

1. **مبدأ السيادة** : تعرض هذا المبدأ للكثير من الانتهاكات التي أثرت على حاضر ومستقبل العلاقات الدولية ، حيث مثل الغزو الروسي تهديداً واضحاً في هذا الجانب ، كما أن أمريكا ومعها دول الاتحاد الأوربي قد حاولت المساس بسيادة الكثير من دول العالم عبر الضغط عليها للالتزام بهذه العقوبات ضد روسيا بغض النظر عما يمكن أن تحدثه هذه العقوبات من نتائج عكسية على العالم أجمع .
2. **حق الدول في التمتع بالاستقلال** : لا تزال روسيا تنظر لأوكرانيا على أنها دولة تابعة لها وليس لها الحق في التمتع باستقلالها وهي نظرة ليست وليدة اللحظة وإنما تمتد لقرون وقد أوضحت الدراسة هذا النظرة في ثنايا المبحث الثاني .

3. **حق الدول في التعامل مع غيرها على قدم المساواة** : يفرض ميثاق الأمم المتحدة على الدول أن تتعامل فيما بينها وفقاً لمبدأ المساواة إلا أن القوى الكبرى لا تزال تمارس هيمنتها وتسلطها على بقية الدول وتتعامل معها وفقاً لمنطق القوة بعيداً عن المساواة والاحترام .
4. **مبدأ الحرص على العلاقات الودية والتعاون الدولي** : جاءت الحرب الروسية الأوكرانية لتقضي على هذا المبدأ نتيجة تضارب المصالح فيما بين القوى الكبرى والتي أثبتت بما لا يدع للشك أن الواقع شيء والمبادئ شيء آخر خاصة عندما يتعلق الأمر بمصالحها .
5. **مبدأ الحق في تقرير المصير** : صحيح أن حالة الاستعمار من خلال التواجد العسكري في اقاليم الدول المحتلة قد تراجعت كثيراً خاصة مع أواخر الستينات إلا في بعض الحالات مؤخراً كما حدث في العراق والصومال وليبيا وسوريا وغيرها إلا أن وجه الاستعمار قد تم استبداله بالضغوط الاقتصادية وبالتلويح احياناً باستخدام القوة العسكرية المفرطة ومن هنا لا زال حق الدول في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي خاضعاً لرغبات وسيطرة القوى الكبرى ففرنسا مثلاً لا تزال تمارس سيطرتها السياسية والاقتصادية على العديد من دول القرن الأفريقي وروسيا لا تزال تمارس سيطرتها على سوريا وبعض الدول المجاورة ، وبريطانيا أيضاً ، أما أمريكا فنطاق سيطرتها يبدوا واسعاً إلى حد كبير وهذا ما يتسبب في الكثير من المشكلات لتلك الدول التي تعاني من أوضاع سياسية واقتصادية صعبة .
6. **مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول** : هذا المبدأ كسابقه من المبادئ جاءت الحرب الروسية الأوكرانية لتحوله إلى مجرد شعار وأكذوبة أكثر منه واقعاً قابلاً للتطبيق وفقاً لما أسلفنا فالكثير من التدخلات التي جاءت بدعوى الحفاظ على حقوق الانسان في بعض الدول لم تكن إلا مبرراً أثبت الواقع عدم صحته وجدواه فقد كان الهدف الرئيس مزيداً من السيطرة والنفوذ لا أكثر وأحداث العراق خير شاهد .
7. **مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة** : وهذا المبدأ كذلك لم يجد أي تطبيق فعلي عندما تضاربت المصالح بين الدول الكبرى فتلك الدولة تهدد وتلك تهدد والدول الأضعف حائرة لا تدري أين المخرج نظراً لأن هذا المبدأ يعتمد في الأساس على احترام بقية المبادئ الأخرى الحاكمة للعلاقات الدولية كمبدأ السيادة وحق تقرير المصير وغيرها من المبادئ .

وفي المحصلة فإن استمرار هذه الحرب مستقبلاً سينشأ عنها [1]:

1. **إحداث التحول في النظام العالمي** الجديد : تعمل أمريكا بكل ما أوتيت من قوة من أجل البقاء كزعيم أوحد على عرش المشهد العالمي لتتحكم فيه كما يحلو لها ، بعد أن تمكنت خلال الفترة الماضية من القضاء على من كان ينافسها في هذا المشهد وهو الاتحاد السوفيتي الذي عملت على تفكيكه إلى عدة دويلات ، وبما أن روسيا ومعها الصين قد عادتا ليتصدرا المشهد الدولي من جديد فقد وجدت أمريكا نفسها أنها أمام خطر حقيقي قد يقضي على وجودها فسخرت كل أدواتها للقضاء على هاتين الدولتين . علماً بأن أدواتها متعددة ولا أحد يمكنه أن يحكم على مدى نجاح هذه الأدوات حتى الآن إذ لا زال الوقت مبكراً للحكم على ذلك .
2. **عسكرة العلاقات الدولية** : إذ نتج عن هذه الحرب قيام الدول الأوربية بإعادة هندسة النظام الأمني الأوربي .
3. **تعاظم الدور الصيني** : حيث برزت الصين كتهديد إلى جانب التهديد الروسي والتخوف من تحقيق أي تحالف حقيقي بينهما مما زاد من أهمية اليابان في حسابات الدول الغربية من أجل حماية مصالحها في شرق آسيا

الخاتمة

ما كنا نرغب في الكتابة في هذا الموضوع لولا أن تأثيراته قد طالتنا كأفراد ليس على المستوى الشخصي بل على المستوى الجماعي حتى وإن كنا بعيدين بعد المشرق عن المغرب عن أماكن الصراع بين روسيا وأوكرانيا ، فحياة شعوب دول العالم النامية مرهونة بما يجري في هذه الدول التي تعتمد عليها في الحصول على ما تأكله خاصة في ظل ما تعانيه من أوضاع اقتصادية وسياسية صعبة جداً نتج عنها عدم القدرة على تحمل تأثيرات الأيام الأولى لبدء الحرب بعد توقف تصدير القمح الروسي والأوكراني فكيف لو استمرت هذه الحرب لفترة قادمة ، وفي المقابل كذلك حتى لو لم تكن هذه الشعوب مرتبطة بهذه الحرب في مسألة الغذاء والدواء وغيرها

[1] د. نائلة العابد : تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية ، مجلة المعيار، مخبر القانون البنكي والمالي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر ، مجلد 27 ، عدد 1 (رت 70) 2023م ، ص 489 : 510

فإنها ترتبط بها وبغيرها من الدول في بقية وسائل الاتصالات والمواصلات التي تسهم في تسيير الحياة .

المتتبع لأسباب الكثير من المشكلات الاقتصادية والسياسة في الدول النامية سيجد أنها نشأت نتيجة استمرار التدخلات الأجنبية المباشرة والغير مباشرة من خلال دعمها للأطراف المتنازعة هنا وهناك ، ولعل آخرها الحرب السودانية التي وجد كل طرف فيها ضالته بناءً على دعم خارجي ، إذ يشاع بأن أمريكا قد حاولت نقل دائرة الصراع الروسي إلى السودان على اعتبار أن روسيا لديها مصالح كبيرة في هذا البلد عبر الذهب الذي تتحصل عليه .

إن استمرار الحرب الروسية الأوكرانية قد وضع كل دول العالم في مأزق بما فيها الدول التي فرضت العقوبات على روسيا وإن كان ذلك بنسب متفاوتة قد تزيد صعوبة مع مرور الأيام في حال الاستمرار ، أما الكثير من الدول النامية فإنها لم تكن قادرة على تحمل النتائج الأولية للحرب فكيف إن زادت تلك النتائج صعوبة ، ومن هنا تبين الدراسة بوضوح حاجة دول العالم أجمع إلى الاحتكام للغة المنطق والحوار على أسس واضحة وسليمة بشكل يفضي إلى وضع الحلول المناسبة لمعالجة ما أمكن على أمل أن تتوقف عن استمرار دعمها لأي صراعات داخلية أو دولية هنا وهناك فالعالم في ظل هذا السباق النووي المتسارع لن يكون له وجود إذ لن يكون هناك منتصر أو مهزوم كما حدث في الحربين العالمية الأولى والثانية ، وعلى هذا خلصت الدراسة للعديد من النتائج والتوصيات تم إيضاحها فيما يلي الخاتمة .

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

1. أن الحروب التي شهدها العالم في القرن الماضي لم تصنع سوى الدمار وإهدار كرامة الإنسان في كل دول العالم فمن لم يمت قتلاً مات جوعا أو بردا أو خوفا كما أن الحروب والصراعات قد ساهمت بصورة مباشرة وغير مباشرة في تغذية الأفكار المتطرفة في العديد من الدول .

2. أن القوى الكبرى لا زالت تتدخل في الشؤون الداخلية للدول بصورة مباشرة وغير مباشرة ولذلك فهي تحرص على بناء التكتلات التي تخدم مصالحها بغض النظر عن مصالح المجتمع الدولي بأكمله ، وهو ما يعني التحول من الاستعمار التقليدي الذي كان يعتمد على احتلال الدول عبر القوات العسكرية والذي انتهت الكثير من مظاهره إلى الاستعمار الغير مباشر الذي لا يحتاج سوى لزعزعة الأنظمة وهدم قواها الداخلية .

3. أن العمل على استمرار تسخين بؤر الصراعات الدولية سيأتي بنتائج عكسية ترتد آثارها حتى على تلك الدول التي ساهمت في ذلك وبالتالي فإن الكثير من الصراعات الداخلية في العديد من الدول يمكن أن تتوقف في أي لحظة في حال توقفت القوى الدولية عن الدعم المباشر وغير المباشر لأطرافها .

4. أن وجود أكثر من قطبية يعد عامل استقرار للمجتمع الدولي بدليل ما شهده العالم خلال فترة الحرب الباردة التي كان لتوازن القوى فيها دوراً مهماً في ذلك ، خاصة بعد أن تبين أن وجود قطبية واحدة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي قد نتج عنه وجود الكثير من المشكلات الداخلية والخارجية في العديد من الدول نتيجة زرع بذور الفتنة والخلاف .

5. أن الحرب الروسية الأوكرانية قد جاءت نتيجة للأطماع التي أرادت روسيا وأمريكا تحقيقها ومحاولة كل طرف فرض تواجده على بقية دول العالم وبالتالي فإن هذا الصراع الروسي الأوكراني ما هو إلا دليل واضح على محاولة إعادة صراع الهيمنة الغربية الروسية وأنها ليست إلا حرب لبسط النفوذ لا أكثر .

6. أن بقاء دول معينة محدودة لها حق الفيتو داخل مجلس الأمن على حساب بقية دول العالم لم يعد له مبرر ، إذ أن مصلحة الجماعة الدولية هي أهم من مصالح دول بذاتها.

7. أن روسيا والصين تحاولان فرض نظام عالمي جديد وهو ما لن تسمح به أمريكا بعد أن ظلت متربعة على عرش النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، كما أن روسيا مستعدة لدفع أي ثمن حتى لو كلفها ذلك استعمال القوة النووية للحفاظ على مكانتها .

8. أن أمريكا استغلت هذه الحرب لتحجيم الدور الصيني الروسي وتوجيه ضربة مزدوجة لكليهما وهي فرصة ما كان لها أن تتوفر في أي وقت .

9. أن الظروف الحالية ترجح إمكانية استمرار هذه الحرب لفترة أطول وهو ما يعني استمرار تحمل دول العالم لنتائج اقتصادية وسياسية صعبة خلال الفترة القادمة .

ثانياً : التوصيات :

1. على كل دولة أن تلتزم بكف يدها عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة لعدم خلق أي صراعات دولية مستقبلاً كما أن عليها تتوقف عن دعم أطراف النزاع الداخلي في أي دولة بعد أن أثبتت الأحداث أن كافة الصراعات الداخلية لا يمكن لها أن تستمر لولا الدعم الذي تتلقاه أطرافها وأن تسعى للضغط على أطراف الصراع من أجل إيجاد أرضية حوار ووقف الاقتتال الداخلي .
2. على كل دولة أن تلتزم باحترام إرادة واستقلال غيرها من الدول وأن تتعامل معها على قدم المساواة دون تمييز وأن تسعى بكل طاقاتها لتنمية قدراتها وفق إمكانياتها مع الاستفادة من غيرها من الدول من خلال بناء علاقات اقتصادية وسياسية قائمة على الاحترام والحرص على ذلك .
3. على القوى الكبرى أن تسهم في الحد من التسارع في سباق التسلح النووي لتجنيب العالم كل ما يمكن أن يسببه هذا السباق من نتائج كارثية ستكون أشد فتكاً وتدميراً من أي حروب عالمية سابقة وعليها أن تراجع حساباتها من حيث المصالح الحقيقية التي تضمن لها ولغيرها من الدول إقامة علاقات متينة وودية تنطلق من الحفاظ على مصالح المجتمع الدولي .
4. على لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة وضع الأطر القانونية الداخلية لميثاق الأمم المتحدة والتي تحدد بوضوح وبمعايير شفافة ودقيقة كيفية إعمال التدخل الإنساني الوارد في الفصل السابع من الميثاق خاصة وقد أثبتت الوقائع السابقة أن هذه التدخلات الانسانية ليست سوى أعذار وهمية للسيطرة على خيرات ومقدرات بعض الدول كالعراق وليبيا وغيرها ، وعلى المجلس أن يستخدم جهوده بعيداً عن لغة السياسة التي تفرضها القوى الكبرى لإحلال السلم والأمن الدوليين في مناطق الصراع العالمي من خلال وضع الآليات التي تضمن عدم تكرارها .

5. على أطراف الحرب الروسية الأوكرانية مراعاة حجم المصالح المشتركة التي يمكن الحصول عليها بسبب وقف الحرب ، مع تقديم الضمانات الكافية لعدم تكرار التجربة بشرط دخول أمريكا وأوروبا كأطراف رئيسية في هذا الحل والضمانات المقدمة إزاء ذلك .
6. التزام الدول بوقف استعمال القوة العسكرية أو التلويح باستعمالها والعمل على حل منازعاتها من خلال اللجوء للطرق السلمية إعمالاً للنصوص الواردة في كافة الاتفاقيات الدولية المرتبطة بهذا الخصوص .
7. يجب أن لا تتوسع الدول في التبرير للعدوان على الغير بحجة إعمال المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والذي لا يمنحها هذا الحق بصورة منفردة ، حيث بررت روسيا حربها على أوكرانيا وفقاً لهذا النص .
8. على الدول أن تعي جيداً بأن استمرار الصراعات سينتج عنه بلا شك ظهور الجماعات المتطرفة والإرهابية التي لا تنتمي لأي دين أو مذهب والتي سيجني المجتمع الدولي بأكمله ثمن أفعالها في ظل هذا التقدم الهائل في وسائل التكنولوجيا ووسائل الاتصال والمواصلات

قائمة المراجع

1) محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1982
2) أحمد جلال محمود عبده : السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة بني سويف ، مصر ، العدد 16 ، أكتوبر 2022م .

3) إلياس أبو جودة " التدخل الدولي الانساني وإشكالية السيادة" مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد 85 – يوليو/2013م ، لبنان .
4) بوغزالة محمد الناصر : المساواة في السيادة في ميثاق منظمة الأمم المتحدة " دراسة تحليلية ونقدية" مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة غرداية – الجزائر ، عدد 15، جائفي ، 2017م.
5) حسن عبد علي الطائي : روسيا وحرب القرم 1853–1856م ، مجلة العلوم الإنسانية ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، المجلد 22، العدد 4 ، كانون الثاني، 2015م.

6) عادل حمزة عثمان : الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الانساني " دراسة سياسية قانونية" المجلة السياسية والدولية، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد ، العراق، العدد 20، 30 ابريل 2012م .
7) عصام عبدالشافي : الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي " ورقة تحليلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، 3 مايو 2022م
8) علي صباح صابر : الأزمة الروسية الأوكرانية " الأسباب والتداعيات" المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العراق، العدد 35، يوليو 2022م .
9) عماد قدورة : محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب " أوكرانيا بؤرة للصراع" مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 9 يوليو 2014م .
10) عمر بن أبوبكر أحمد باخشب : سيادة الدولة في ظل التطورات الدولية " دراسة تحليلية" مجلة هيئة التشريع والافتاء القانوني، البحرين، ، العدد 3 ، 2015م
11) غوكتوغ سونماز : التداعيات المحتملة للحرب الروسية الأوكرانية على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، لبنان المجلد 2. العدد 6 مايو – يونيو 2022م .

12) غوكهان أرلي : دول الخليج والحرب الروسية الأوكرانية " مساعي الاستقلالية الاستراتيجية تجاه الصراع" مجلة شؤون الشرق الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، لبنان المجلد 2 ، العدد 6 مايو – يونيو 2022م .

13) محمد نور البصراتي : استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول "العراق–ايران–روسيا" أنموذجاً، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر ، المجلد 23، العدد 3 ، يوليو 2022م .

14) مصطفى بخوش : مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وأثرها على الصراع الدولي ، مجلة الحقيقة ، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 11، مارس 2008م .

15) منال هاني : الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي " الواقع والدروس المستفادة" مجلة معهد العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر ، المجلد 25 ، العدد 2 ، 2022م، ص 21 : 38

16) نائلة العابد : تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية ، مجلة المعيار، مخبر القانون البنكي والمالي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر ، مجلد 27 ، عدد 1 (رت 70) 2023م .

17) هناء عبدالحسين جاسم وأخرون " مبدأ حسن النية ومدى إمكانية تطبيقه في القانون الدولي العام ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العراق العدد 49، 2021م .

18) واثق السعدون : انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على سياسات المنطقة في الشرق الأوسط ، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، لبنان المجلد 2 ، العدد 6 ، مايو – يونيو 2022م .

19) ياسين بن عمر : حق تقرير المصير وحق الانفصال في القانون الدولي المعاصر، مجلة العلوم القانونية والسياسة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمّة لخضر – الوادي – الجزائر ، العدد 12 ، جانفي 2016م .

20) ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945م

21) إعلان تعريف العدوان الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3314–د–29) بتاريخ 14 ديسمبر 1974

22) إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514) بتاريخ 14 ديسمبر 1960م

23) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (1514–د–15) الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1960م بشأن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

24) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (32/ 155) وتاريخ 19/ديسمبر/1977

25) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم(2625–د–25) الصادر بتاريخ 24 اكتوبر 1970م بشأن اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

26) عمار حميد ياسين : الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على صياغة أنماط علاقات القوة الجيوسياسية في إطار النظام الدولي ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد 2023م https://www.bayancenter.org/2022/05/8506/

27) الأمم المتحدة وانهاء الاستعمار ، على موقع الأمم المتحدة على الانترنت المتوفر على الرابط https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/about

28) حاتم سعيد : أسباب الصراع بين روسيا وأوكرانيا ، متوفر على النت على الرابط https://www.almasryalyoum.com/news/details/2533555

29) إدوارد ما كويني (مستشار ملكة بريطانيا) : تعليق على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2131 (د–20) 21 ديسمبر 1965م متوفر على الرابط https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ga_2131-xx/ga_2131-xx_a.pdf

30) أحمد محمد فهمي وأخرون : عام من الحرب الروسية الأوكرانية " كيف ألقت بظلالها على مختلف مناطق العالم" مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات في الشرق الأوسط وأفريقيا ، متوفر على الرابط https://shafcenter.org/

31) فاطمة عصام عبدالمجيد : أثر انتهاء الحرب الباردة في نظرية العلاقات الدولية ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين، ألمانيا، 29 يوليو 2016م متوفر على الرابط https://democraticac.de/?p=34754

32) فريدريك إنسل : مسارات القوة ، عرض للكتاب من خلال موقع مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة ، 22 سبتمبر 2022م ، متوفر على الرابط https://futureuae.com/ar-AE/Home/Index/

33) انظر الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية على الرابط https://www.palquest.org/ar

34) موسوعة ويكبيديا على الرابط https://ar.wikipedia.org/wiki/

35) موقع الجزيرة نت على الرابط بتاريخ 26 مايو 2023م https://www.aljazeera.net/